

بتوجيه من الرئيس الأسد.. تكريم المتميزين من عمال الإسمنت في حماة

وزير الصناعة: أنجزوا تقنية جديدة وفرت أكثر من ١٠٠ مليون ليرة

| محمود الصالح

بتوجيه من الرئيس بشار الأسد كرمت وزارة الصناعة أمس مجموعة من المهندسين والفنيين والعمال المتميزين من كراد شركة إسمنت حماة الذين قدموا جهوداً نوعية في تحديث وتطوير خطوط الإنتاج ما ساهم بخفض التكاليف وتوفير ملايين الليرات ورفع الطاقة الإنتاجية للشركة في ظل الحرب والحصار الاقتصادي الجائر المفروض على سورية.

وزير الصناعة زياد صباغ أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذا التكريم يأتي بعد اطلاع السيد الرئيس على ما أنجزه بشكل استثنائي عدد من العاملين في شركة إسمنت حماة في إطار التكنولوجيا، حيث تمت الاستعاضة عن شبكة الاتصال السلكي بشبكة لاسلكي وفرت على الشركة ١٠٠ مليون ليرة سورية، وهذه الفلقة هي دليل على اهتمام الرئيس الأسد بالقطاع الصناعي كونه يشكل قاطرة الاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن هذا التكريم يشكل دافعا لباقي العمال سواء في هذه الشركة أو باقي شركات القطاع العام لزيادة الإنتاج وتخفيف الهدر والبحث عن البدائل واستنباط الحلول البديلة لكل ما هو مستورد، وذلك لمواجهة الحصار والاعتماد على الذات، وتخفيف



تكاليف الإنتاج. وأضاف: بالنسبة لمنتج الإسمنت كلنا يدرك أهمية هذا المنتج لكونه الأساس في إنجاز مشاريع إعادة الإعمار. وزير الصناعة أوضح أن عدد المكرمين ٧ عمال منهم خمسة مهندسين ومساعدين فنيين وعامل عادي، وعن واقع الإنتاج في تلك الشركة بين صباغ أن كمية إنتاج شركة إسمنت حماة تجاوزت في العام الماضي مليون طن سلمت بكاملها لمؤسسة عمران

لكونها الجهة المعنية ببيع الإسمنت في البلاد. المدير العام لشركة إسمنت حماة علي جعبو أكد لـ«الوطن» أن هذا التكريم من سيد الوطن شكل لجميع العاملين حافزاً للقيام بخطوات أخرى في إطار تطوير العمل والإنتاج والبحث عن بدائل للمواد المستوردة.

ويعن فكرة ما هو مستورد، وذلك لمواجهة الحصار والاعتماد على الذات، وتخفيف

العمل فيها. وعن الإنتاج في الشركة بين جعبو أنه تم خلال العام الماضي بيع إسمنت بقيمة ٤٩ مليار ليرة سورية، أما بالنسبة لإيرادات الشركة من الإسمنت والمواد الأخرى المنتجة فقد بلغت ٥٥ مليار ليرة سورية. وأكد رئيس قسم الأجهزة والتحكم في الشركة وفقاً لـ«الوطن» أن التكريم شرف له ولزملائه وحافظ متابعة الأعمال والإنجازات وابتكار الحلول للمشاكل الفنية التي تواجهه العمل.

وعبر رئيس قسم صيانة مطاحن الإسمنت في العمل رقم «٣» يوسف حضور عن شكره لهذه الفلقة الكريمة من الرئيس الأسد والمبادرة الطيبة التي سيكون لها الأثر في المناجاة الحقيقية لكل مفاصل العمل، معرباً عن استعداده وزملائه لمواصلة تقديم كل الجهود والأعمال لتخفيض تكاليف الإنتاج واستمراره في الشركة.

ولفت رئيس قسم الصيانة في المعمل رقم «٣» جورج عيلان إلى أن التكريم من قائد الوطن كان بمثابة السهم والدعم المعنوي لبشكلاً دافعا قويا في ابتكار الحلول والسبل الكفيلة بالحفاظ على المسيرة الإنتاجية المتميزة للشركة الرائدة في صناعة الإسمنت في سورية.

والتوجه إلى أن التكريم حصلته خلال شهر واحد مستحقاً من شركات التأمين مقداره ١٤٠ مليون ليرة «وبذلك يحصل الأطباء على أجورهم من الشركات بالوقت المحدد مستقبلاً».

ويعن مشاكل أطباء التخدير، أوضح أنه لا يوجد قانون يلزم الأطباء بهذا الاختصاص «لكن هناك قانوناً صادراً من وزارة الصحة يقول إن لطبيب التخدير ٣٥ بالمئة من أجور العيولة، فلماذا لا يتقاضى الطبيب من المشافي الخاصة حصته من العيوليات؟»، ولفت إلى أن النقابة بصدد إعداد إحصائية عن عدد أطباء التخدير لتقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف إضافتهم وأنها مستعدة لسماع أي اقتراحات لتحسين وضعهم وتنظيمهم.

ورد على سؤاله عن شركات القطاع العام تعاقد الأطباء مع شركات القطاع العام بصفة عقد الأطباء مع شركات القطاع العام بحاجة إلى لجنة مشتركة من النقابة ووزارة الصحة وموافقة وزارة المالية، وأنها أتت هذا الموضوع بشكل شخصي، ويحدد الراتب عدد العمال في الشركة، وهذا يسعدهم، ولن تقلب به، وهي خدمة للقطاع العام بشرط حفظ كرامة الطبيب.

أما فيما يخص الطرود التي انتقدت عمل لأبي مشترك سواء كان من القطاع العام أو الخاص، مشيراً إلى أن الفرع منح خلال العام الماضي ١٧٨ قرصاً بقيمة بنحو ١١٢ مليون ليرة، على حين بلغ عدد ملفات تعويض الدفعة الواحدة ٥٥١١ ملفاً بقيمة إجمالية بنحو ٥٨٦,٨ مليون ليرة، إضافة لـ ١٣٧٨ ملف تعويض نهاية خدمة بنحو ١٩٧,٦ مليون ليرة سورية.

ولفت إلى أنه تم خلال العام الماضي تنظيم ٣٣ محضر ضبط بمخالفة بحق أصحاب العمل حصلت الوفاة بعد التحاقه بالعمل مدة ٦ أشهر متصلة أو ستة متصلة على أن يكون ودورية للمنشآت بلغ عددها ١٥٣٣ زيارة



| محمد راكان مصطفى

كشف مدير فرع التأمينات الاجتماعية في دمشق محمد فراس نهبان أن إجمالي مديونية المؤسسة حتى نهاية العام ٢٠٢٠ نحو ٣٦ مليار ليرة، موزعة بين أكثر من ٣٠,٣ مليار ليرة على القطاع العام، وتجاوزت ٥,٥ مليار ليرة على القطاع الخاص، ووصلت على القطاع المشترك إلى أكثر من ٧٦ مليار ليرة، مؤكداً إجراء عملية المطابقة مع ١٧٧ جهة عامة بنسبة إنجاز ٧٨ بالمئة.

وأكد نهبان في حديثه لـ«الوطن»، توجيه كتب ومطالبات إلى الجهات والمؤسسات العامة لتسديد ما يتربط عليها من التزامات، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات، لافتاً إلى أنه تم خلال العام الثالث توجيه ٢٣٨٤ إنذاراً، على حين بلغ عدد قرارات الحجز المتخذة للفترة نفسها ٩١٦ قراراً.

وأوضح مدير الفرع وجود ٤٨٦٠ منشأة في القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في دمشق إضافة إلى ٢٦٠ منشأة حكومية و٧٢ منشأة للقطاع المشترك. وبلغت نهبان إلى عدد المشتركين لدى فرع دمشق للقطاع العام حتى نهاية العام الحالي بلغ ٢١١٩٤ مشتركاً، وفي القطاع الخاص المشترك بلغ ٨٤٩٢٧ مشتركاً، لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة نفسها إصدار ٣٥٠ قرار ضمني، وبلغت قيمة المعاشات ٣٧٨٧ قرار ضم خدمة، و١٠ قرارات رفع النسبة، و٥٦٦ قرار رد تعويض، وعُفي عن الفرع حقق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٤٢,٧ مليار ليرة، مشيراً إلى أن الفرع يصرف معاشات للمسنين في دمشق والبالغ عددهم ٦٥٢٤٢ معاشاً،

ووصلت قيمتها المحروقة خلال الفترة نفسها لنحو ٣٣ مليار ليرة. وبلغت نهبان إلى أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج بعض الفروع عن العمل مثل فرع دير الزور حتى الأول من أيلول الماضي وبلغت عدد الكلي للمعاشات فيه ٨٥٧٣ معاشاً، وبلغت قيمة المعاشات ٣٧٨٧ قرار ضم خدمة، و١٠ قرارات رفع النسبة، و٥٦٦ قرار رد تعويض، وعُفي عن الفرع حقق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٤٢,٧ مليار ليرة، مشيراً إلى أن الفرع يصرف معاشات للمسنين في دمشق والبالغ عددهم ٦٥٢٤٢ معاشاً،

ووصلت قيمتها المحروقة خلال الفترة نفسها لنحو ٣٣ مليار ليرة. وبلغت نهبان إلى أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج بعض الفروع عن العمل مثل فرع دير الزور حتى الأول من أيلول الماضي وبلغت عدد الكلي للمعاشات فيه ٨٥٧٣ معاشاً، وبلغت قيمة المعاشات ٣٧٨٧ قرار ضم خدمة، و١٠ قرارات رفع النسبة، و٥٦٦ قرار رد تعويض، وعُفي عن الفرع حقق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٤٢,٧ مليار ليرة، مشيراً إلى أن الفرع يصرف معاشات للمسنين في دمشق والبالغ عددهم ٦٥٢٤٢ معاشاً،

مدير فرع دمشق محمد فراس نهبان

لأي مشترك سواء كان من القطاع العام أو الخاص، مشيراً إلى أن الفرع منح خلال العام الماضي ١٧٨ قرصاً بقيمة بنحو ١١٢ مليون ليرة، على حين بلغ عدد ملفات تعويض الدفعة الواحدة ٥٥١١ ملفاً بقيمة إجمالية بنحو ٥٨٦,٨ مليون ليرة، إضافة لـ ١٣٧٨ ملف تعويض نهاية خدمة بنحو ١٩٧,٦ مليون ليرة سورية.

ولفت إلى أنه تم خلال العام الماضي تنظيم ٣٣ محضر ضبط بمخالفة بحق أصحاب العمل حصلت الوفاة بعد التحاقه بالعمل مدة ٦ أشهر متصلة أو ستة متصلة على أن يكون ودورية للمنشآت بلغ عددها ١٥٣٣ زيارة

الطبيب السوري يحصل في الصومال على راتب ١٠ ملايين ليرة!

مليون شخص في حلب لديهم مشاكل نفسية عميقة

اقتراح بفرض رسوم عالية على الأطباء العاملين في الخارج

| حلب- خالد زلتكو

كشف نقيب أطباء سورية كمال عامر أن النقابة المركزية سترفع الراتب التقاعدي للأطباء من ٢٥ ألفاً إلى ٥٠ ألف ليرة خلال ستة واحدة من دون تحميل الطبيب أي رسوم حيال ذلك.

وبين عامر خلال اجتماع الهيئة العامة لفرع نقابة أطباء حلب، أن عمل النقابة المركزية ليس عملاً آتياً بل تراكمي، وأن النقابة ستعمل خلال السنوات الأربع المقبلة على تحقيق ثلاثة أهداف في مقدمتها زيادة الراتب التقاعدي للطبيب وتعويض نهاية الخدمة «وذلك يتطلب استثمار أملاك النقابة بشكل جيد، مضيفاً: فعندما رفعتنا الراتب التقاعدي من ١٧ ألفاً إلى ٢٥ ألفاً اضطررنا إلى تحميل الطبيب ١٠ آلاف ليرة زيادة أما رفعه إلى ٥٠ ألفاً فيقتطع تأمين ٣٨٠ مليون ليرة ندخل لخزائنة التقاعد، وسترفعه خلال ستة من دون تحميل الطبيب أي رسوم ونعمل على هذا الموضوع».

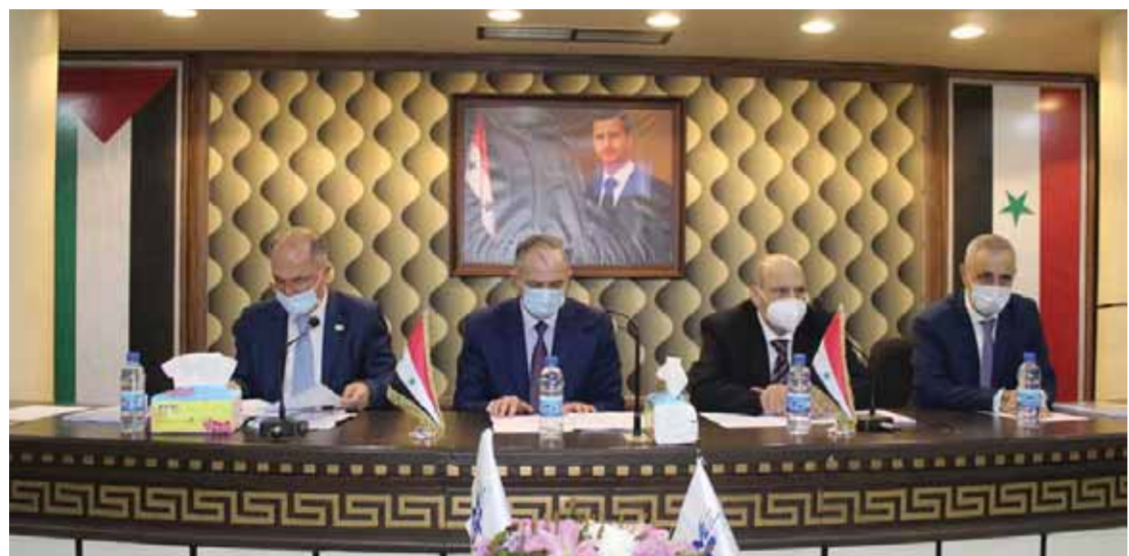
وأشار إلى أن النقابة المركزية حصلت خلال شهر واحد مستحقاً من شركات التأمين مقداره ١٤٠ مليون ليرة «وبذلك يحصل الأطباء على أجورهم من الشركات بالوقت المحدد مستقبلاً».

ويعن مشاكل أطباء التخدير، أوضح أنه لا يوجد قانون يلزم الأطباء بهذا الاختصاص «لكن هناك قانوناً صادراً من وزارة الصحة يقول إن لطبيب التخدير ٣٥ بالمئة من أجور العيولة، فلماذا لا يتقاضى الطبيب من المشافي الخاصة حصته من العيوليات؟»، ولفت إلى أن النقابة بصدد إعداد إحصائية عن عدد أطباء التخدير لتقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف إضافتهم وأنها مستعدة لسماع أي اقتراحات لتحسين وضعهم وتنظيمهم.

ورد على سؤاله عن شركات القطاع العام تعاقد الأطباء مع شركات القطاع العام بصفة عقد الأطباء مع شركات القطاع العام بحاجة إلى لجنة مشتركة من النقابة ووزارة الصحة وموافقة وزارة المالية، وأنها أتت هذا الموضوع بشكل شخصي، ويحدد الراتب عدد العمال في الشركة، وهذا يسعدهم، ولن تقلب به، وهي خدمة للقطاع العام بشرط حفظ كرامة الطبيب.

أما فيما يخص الطرود التي انتقدت عمل لأبي مشترك سواء كان من القطاع العام أو الخاص، مشيراً إلى أن الفرع منح خلال العام الماضي ١٧٨ قرصاً بقيمة بنحو ١١٢ مليون ليرة، على حين بلغ عدد ملفات تعويض الدفعة الواحدة ٥٥١١ ملفاً بقيمة إجمالية بنحو ٥٨٦,٨ مليون ليرة، إضافة لـ ١٣٧٨ ملف تعويض نهاية خدمة بنحو ١٩٧,٦ مليون ليرة سورية.

ولفت إلى أنه تم خلال العام الماضي تنظيم ٣٣ محضر ضبط بمخالفة بحق أصحاب العمل حصلت الوفاة بعد التحاقه بالعمل مدة ٦ أشهر متصلة أو ستة متصلة على أن يكون ودورية للمنشآت بلغ عددها ١٥٣٣ زيارة



عامة في مؤتمر الهيئة العامة لأطباء حلب: سترفع الراتب التقاعدي للأطباء إلى ٥٠ ألف ليرة خلال سنة

يوضع معايير طبية للعمل من خلال guide line تقترح كل رابطة طبية لنقابة أطباء سورية، التي هي رافعة للعمل الطبي، لاعتمادها وتقديم العلاج بموجبها ضمن سورية، بما يتماشى مع واقعها، وبما يسهل العمل أمام القضاء أيضاً، واقترح فرض رسوم نقابية أضعاها مضاعفة على الأطباء العاملين خارج القطر وبالعملة الصعبة لتحقيق العدالة «لأنهم يستفيدون من الرواتب التقاعدي شأنهم شأن الأطباء الموجودين داخل البلاد، مع أن دخولهم مرتفعة جداً مقارنة بهم، وهذا يحتاج إلى تعديلات قانونية».

وقال أحد الأطباء «يجب كتابة تقارير الوفاة والولادة على تقارير طبية ورفع قيمة التقرير من ٥٠٠ إلى ٣ أو ٥ آلاف ليرة مع رفع قيمة الوصفة الطبية من ١٥ إلى ١٠٠ ليرة، لأنه من غير المعقول أن تكون حصص كل طبيب ١٠ آلاف ليرة سورية فقط من عائدات النقابة من التقارير والوصفات الطبية سنوياً».

وأشارت إحدى المدخلات لإفادة الأطباء من الجمعيات الخيرية عبر تسجيل أسمائهم لديها بدل أن تكون موزعة بأسماء معينة منهم «لتحقق عدالة في هذا الموضوع، وأن تغطي الجمعيات نفقات العمليات كاملة بدل تغطية جزء منها».

ويعا طبيب أمراض عصبية إلى معالجة مشكلة أجسام الأطباء من التأمين «لأن تشخيصهم للأراض وأدويتهم الموصوفة يجري تقييمها ورفضها من طبيب حديث العهد بالطلب لدى شركات التأمين، والحل

قريباً حيث إنه يتم تقديم الخدمة الطبية لأهالي المنطقة في الطابق الأول بالمرکز عبر طبيب يداوم على مدار يومين في الأسبوع، مضيفاً إنه يتم حالياً العمل على تجهيز المركز الصحي في بلدة الحولة المتوقع أن يكون جاهزاً في بلدة مهين بريف حمص الجنوبي وسيبدأ العمل به

ويطالب مدخلة بتفعيل الجمعية الاستهلاكية الخاصة بنقابة أطباء حلب ليستفيد منها الأطباء حتى على صعيد الأجهزة الطبية «وتخفيض وزارة الصحة لأسعار بعض الأدوية مثل الشرايات، وخصوصاً شرايات السعال مرتفعة الفن وحل مشكلة تحميل أدوية أخرى عليها عندما يشرتها الصيدلاني».

وقال أحد الأطباء «يجب كتابة تقارير الوفاة والولادة على تقارير طبية ورفع قيمة التقرير من ٥٠٠ إلى ٣ أو ٥ آلاف ليرة مع رفع قيمة الوصفة الطبية من ١٥ إلى ١٠٠ ليرة، لأنه من غير المعقول أن تكون حصص كل طبيب ١٠ آلاف ليرة سورية فقط من عائدات النقابة من التقارير والوصفات الطبية سنوياً».

وأشارت إحدى المدخلات لإفادة الأطباء من الجمعيات الخيرية عبر تسجيل أسمائهم لديها بدل أن تكون موزعة بأسماء معينة منهم «لتحقق عدالة في هذا الموضوع، وأن تغطي الجمعيات نفقات العمليات كاملة بدل تغطية جزء منها».

ويعا طبيب أمراض عصبية إلى معالجة مشكلة أجسام الأطباء من التأمين «لأن تشخيصهم للأراض وأدويتهم الموصوفة يجري تقييمها ورفضها من طبيب حديث العهد بالطلب لدى شركات التأمين، والحل

قريباً حيث إنه يتم تقديم الخدمة الطبية لأهالي المنطقة في الطابق الأول بالمرکز عبر طبيب يداوم على مدار يومين في الأسبوع، مضيفاً إنه يتم حالياً العمل على تجهيز المركز الصحي في بلدة الحولة المتوقع أن يكون جاهزاً في بلدة مهين بريف حمص الجنوبي وسيبدأ العمل به



| حمص- نبيل إبراهيم

أكد مدير صحة حمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» أنه يتم حالياً العمل على استكمال الأعمال الإنشائية والفنية للمشفى الوطني بمدينة، كما يتم تركيب شبكة الغازات الطبية فيه كما أن العمل جار على تأمين المستلزمات والأدوات الطبية اللازمة له، لافتاً إلى وضع جهاز الرنين المغناطيسي والتصوير في المشفى بالخدمة التجريبية حالياً.

وتكثف عن الانتهاء خلال النصف الثاني من العام الجاري من كامل الأعمال وافتتاح المشفى ووضعها بالخدمة لاستقبال المرضى بسعة ٢٥ سريراً. وأشار الأتاسي إلى أن هناك خطة هذا العام لصيانة وترميم عدد من المشافي والمراكز الصحية وبعدها مشفى الزهراء وحرم اللوز، مبيّناً أن تمت الموافقة مؤخراً على حفر بئر في مشفى الباسل في حي الزهراء وتركيب خزائن الأوكسجين فيها ليكون بديلاً من الاسطوانات المستخدمة حالياً، كما يتم العمل حالياً على صيانة خزائن الأوكسجين في مشفى الخرم بريف حمص الشرقي.

المشفى الوطني في حمص بالخدمة خلال النصف الثاني

وبالخدمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، بالإضافة إلى العمل لتأمين مشفى الرستن وعدد من المراكز الصحية الأخرى الموزعة في المحافظة.

وأكد مدير الصحة أن جميع الأجهزة الطبية متوافرة في المحافظة كالتأمين المغناطيسي والطبى المحوري وأجهزة التنفس الآلي ومستلزمات الجراحة التنظيرية، عازياً سبب التأخر إلى صيانة بعض الأجهزة لوجود معاناة في توفير القطع نتيجة الحصار الجائر على البلد، منوها بأن وزارة الصحة تقوم بما يلزم لتأمين هذه القطع وصيانة الأجهزة المتعطلة ووضعها في الخدمة. ولفت الأتاسي إلى وجود معاناة بتأمين الكوادر الطبية والفنية والتدريبية وخاصة في بعض المناطق نتيجة لتسرب الكوادر الطبية بسبب الحرب في الخطه في مشفى إلى أن وزارة الصحة تقوم بدراسة هذا الوضع من خلال تأمين حوافر وتسهيلا للكوادر لتغطية الاحتياجات في المناطق البعيدة من مركز المحافظة وخاصة بالنسبة لمشفى الخرم والريف الشرقي الذي يعاني نقصاً كبيراً بالتسرب الطبية والتدريبية ومن جميع الاختصاصات. وأكد جاهزية منظمة الإسعاف من حيث السيارات والأجهزة والكوادر وهي في الخدمة على مدار الساعة.